وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعه بابل – كليه الادارة والاقتصاد

قسم الاقتصاد

بحث بعنوان

الامن الغذائي في العراق وضرورة الدعم الحكومي

بحث تقدمت به الطالبين

قاسم محمد رزاق

مصطفى رحيم كطران

الى مجلس كلية الادارة والاقتصاد – جامعة بابل لنيل درجة البكالوريوس في الاقتصاد

بـأشراف

م.م سالم حسين عليوي

1445هـ **2024م**

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿وَقُل رَّبِّ أَدْخِلْنِي مُدْخَلَ صِدْقٍ وَأَخْرِجْنِي مُخْرَجَ صِدْقٍ وَاجْعَل لِّي مِن لَّدُنكَ سُلْطَانًا نَّصِيرًا﴾

صدق الله العلي العظيم

(يونس: 5)

إهداء

اهدي تخرجي وفرحي لمن لهم الفضل في ذلك

الى النور الذي ينير لي درب النجاح ، الى من ارجو رضائه في حياتي ..

والدي الحبيب

الى من اوصاني الرحمن بها ، الى من جنة الله تحت قدميها ، الى الكفاح الذي لا يتوقف والى الشامخه التي علمتني معنى الأصرار ...

والدتي الحبيبه

الى اخوتي حفظهم الله

الى كل من علمني حرفاً

الى العلم ... ورواده .... وطلابه

الى كل هؤلاء اهدي ثمرة جهدي واسأل الله ان يجعل عملي خالصاً لوجهه الكريم

شكر وعرفان

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف الخلق محمد وآل محمد الطيبين الطاهرين وأصحابه المنتجبين ، من لم يشكر المخلوق لم يشكر الخالق ، بعد الانتهاء من عمل البحث المُضني وقبل كل شيء أشكره عزّ وجلَ لما حباني به من منّه الكريم وجوده العظيم منه نستمد العون وهو خير معين

وبعد ...

لا يسعني إلا أن أتقدم بجزيل الشكر والتقدير الى الاستاذ الفاضل لقبول الاشراف على البحث وتوجيهاته القيمة وجهوده المتميزة التي كان له الأثر البالغ والكبير في إكمال هذا البحث،

الاستاذ سالم حسين عليوي

ويدعوني واجب التقدير ان اشكر عمادة كلية الادارة والاقتصاد ، واساتذتي كافة الذين نهلت من علمهم الكثير في سنوات الدراسة .

قائمة المحتويات

المحتويات	الصفحة
الآية القرآنية	ب
الاهداء	ت
الشكر والتقدير	ث
المحتويات	ج
المقدمة	1
المبحث الاول :منهجية البحث والدراسات السابقة	7-2
المبحث الثاني :الامن الغذائي	14-8
المبحث الثالث : الدعم الحكومي	19 -14
المبحث الرابع : الاستنتاجات والتوصيات	21-20
المصادر	23-22

المقدمة :

المقدمة الغذاء هي تعد مشكلة الغذاء من اهم المشاكل التي تحظى باهتمام معظم دول العالم ولاسيما الدول النامية ، للاهتمام بتحقيق المستوى المطلوب من الأمن الغذائي لشعوبها ورغم أن مشكلة توفير مشكلة تاريخية الا ان العالم انتبه إلى مخاطر تزايدها في بداية عقد السبعينيات نتيجة تزايد الفجوة بين معدلات الطلب على الغذاء ومعدلات إنتاجه ، وهي فجوة تعاني منها معظم دول العالم النامي ولاسيما الدول النامية ومنها الدول العربية التي اصبحت منطقة عجز غذائي رغم الإمكانيات الكبيرة .

لقد أصبحت مشكلة الغذاء ظاهرة مزمنة لدى هذه الدول بحيث يعجز الكثير منها على توفير الحد الأدنى من الغذاء لسكانها الأمر الذي جعلها في أوضاع مقلقة لأمنها واستقلالها ورفاهية شعوبها والأكثر من ذلك فأن المتغيرات الدولية والتكنولوجية التي انتجت النظام العالمي الجديد جعلت البلدان العربية ومنها العراق تواجه الكثير من المخاطر التي تتطلب وقفه جدية للتفكير في كيفية التعامل مع هذه الأوضاع الجديدة وفي خضم هذه الأوضاع فأن العراق واجه ويواجه الآن وفي المستقبل هذه المشكلة بحيث اصبح استيراد الغذاء من الخارج احد السمات البارزة في اقتصاده والمفارقة هي أن العراق بلد زراعي بالأساس وكان من المفترض أن يحقق الاكتفاء الذاتي فيما يخص المنتجات الزراعية والحيوانية الرئيسة على الأقل لاسيما انه يتمتع بموارد طبيعية وبشرية وإمكانات مالية لا يستهان بها فاذا به يعاني من ازمة في انتاج الغذاء .

يعاني القطاع الزراعي في العراق من مجموعة من التحديات والمشاكل التي أدت إلى تراجع الاستثمارات الزراعية تراجعاً كبيراً ، في المدة منذ عقد التسعينيات من القرن الماضي والعقود اللاحقة ، بسب جملة من العوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية فضلاً : الأسباب الأمنية والفساد الإداري والمالي ، مما أدى الى تدهور الإنتاج ونسبة الاكتفاء الذاتي من الغذاء وانخفاض نسبة مساهمة الإنتاج الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي واصبح العراق يعتمد على الأسواق العالمية في توفير أمنه الغذائي وينسب عالية جداً ، مما شكل تدهوراً في حالة الأمن الغذائي وتهديداً للأمن القومي ، وهذا يتطلب من الدولة التدخل وتقديم الدعم المباشر وغير المباشر المادي والمعلوماتي والتكنولوجي للقطاع الزراعي لتشجيع وتوجيه الاستثمارات الزراعية عن التشغيل وتطوير انتاج الغذاء وتحقيق التنمية الزراعية في البلد .

المبحث الاول

منهجية البحث والدراسات السابقة

المطلب الاول: منهجية البحث

أولا : أهمية البحث :

إن نجاح عملية توفر الأمن الغذائي في القطاع الزراعي يعني تطوير الإنتاج الزراعي كماً ونوعاً ، والمساهمة في الاكتفاء الذاتي من الغذاء بما يؤدي الى تقليص الاستيراد من المواد الغذائية وتوفير فوائض مالية وعملات أجنبية وبالتالي دعم التنمية الشاملة للبلد ، وسد حاجة البلد من الغذاء محلياً

ثانيا : مشكلة البحث :

يواجه القطاع الزراعي وتوفير الغذاء في العراق العديد من التحديات لعل من أهمها ضعف الدعم الحكومي للقطاع الزراعي مما أثر في تناقص الإنتاج الزراعي وهبوط في مستويات الاكتفاء الذاتي ، وتزايد الاعتماد على استيرادات الغذاء من الخارج وما يترتب على ذلك من ابعاد ومخاطر أمنية واقتصادية واستراتيجية خطيرة تتجاوز الأعباء المالية للاستيرادات الغذائية لتهدد الأمن الغذائي والأمن الوطني برمته .

ثالثاً : فرضية البحث :

إن انخفاض مستوى الدعم الحكومي للقطاع الزراعي في العراق أدى إلى انخفاض الإنتاج المحلي الزراعي عن حاجة البلد من الغذاء وبالتالي تدهور حالة الأمن الغذائي الوطني .

رابعاً : أهداف البحث

يهدف البحث إلى توضيح طبيعة الدعم الحكومي في دعم النشاط الإنتاجي في القطاع الزراعي في العراق وتحسين كفاءة الأداء فيه وتحديد السبل والوسائل الكفيلة للاستفادة من هذا الدعم في تطوير حجم الإنتاج الزراعي .

خامسا : منهجية البحث

يعتمد البحث الأسلوب الإستقرائي الوصفي لدراسة طبيعة الدعم الحكومي للقطاع الزراعي ، والعلاقة بين الدعم الحكومي والأمن الغذائي في العراق .

المطلب الثاني: الدراسات السابقة

1- المراجع العربية

أ. دراسة أيوب محمد جاسم (2011)

قام أيوب محمد جاسم بدراسة تحقيق الأمن الغذائي في منظور الاقتصاد الإسلامي وتضمنت مفهوم الأمن الغذائي في القرآن والسنة واللغة فضلا عن الى معالم النظام الاقتصادي الإسلامي ومنظومة التوازن في الاقتصاد الإسلامي وأسباب ظهور مشكلة العجز الغذائي توصلت الى أن إشكالية العجز الغذائي ماهي الانتاج القصور في الاستخدام الأمثل الموارد المتاحة ، فضلا عن أن الشريعة الإسلامية تحوي أصول ومبادئ لنظام إقتصادي يمتاز بالشمولية والتكامل ، ومن ثم أذا ما تعاونت الدول الإسلامية على ترسيخ هذا النظام سوف يكون مفتاح للعديد من المشاكل ومنها الأمن الغذائي .

ب- دراسة عماد حسن النجفي(2015)

قام عماد حسن النجفي بدراسة تقدير مؤشرات الأمن الغذائي وتحليلها في بلدان عربية مختارة للمدة 1996-2012 وتضمنت فرضية تنص على أن انخفاض مستوى الإنتاج من القمح في مواجهة الطلب المحلي المتزايد انعكس على انخفاض نسبة الاكتفاء الذاتي ومن ثم زيادة حجم الفجوة الغذائية . وتوصلت الى أن زيادة الاستهلاك من القمح لم يعود الى زيادة الإنتاج فقد وانما الى زيادة كمية الاستيراد من القمح فضلا عن وجود فجوة غذائية حادة في الدول العربية ومنها العراق ولم تقتصر الفجوة على محصول القمح وانما تضمنت اغلب المنتجات الزراعية ومن ثم هناك عجز في الإنتاج المحلي عن مسايرة التزايد في الطلب .

ج- دراسة خالد قحطان عبود (2016)

قام خالد قحطان بدراسة الامن الغذائي في العراق وآفاقه المستقبلية في ظل المتغيرات الاقتصادية المحلية والدولية وتضمنت الاطار المفاهيمي للأمن الغذائي وتأثير المتغيرات

الاقتصادية الدولية والمحلية بالأمن الغذائي وكذلك السياسات الزراعية وبرامج التغذية والحماية الاجتماعية في الدول النامية والمتقدمة (نماذج مختارة) فضلا عن الى بيان الواقع الزراعي في العراق للمدة من (2003-2014) . وتوصلت الى مجموعة من الاستنتاجات منها أتسام مستويات الأمن الغذائي العراقي للمدة 2003-2014 بالتذبذب وذلك لعت أسباب على الرغم من وجود تحسن طفيف في الإنتاج الزراعي الا أنه لم يكن مواكب لتزايد الطلب المحلي وبالتالي اللجوء الى الاستيراد لسد الفجوة الغذائية ، وكذلك تبني أغلب الدول النامية برامج الحماية الاجتماعية التي تستهدف الفئات الهشة في المجتمع .

د- دراسة آمنة باقر حسن (2017)

قامت أمنة باقر حسن بدراسة سياسة الامن الغذائي المستدام في العراق ما بعد عام 2003 الفرص والتحديات وتضمنت أن بروز مشكلة الأمن الغذائي سببت العديد من المشاكل لأغلب الدول وذلك بسبب عدم قدرت الدول على تأمين ما تحتاجه من الغذاء بسبب التزايد في الطلب ومحدودية الإنتاج ، بالإضافة الى أن مشكلة الأمن الغذائي لم تعد تحديا للنظام الاقتصادي فقط وانما للنظام السياسي والاجتماعي . وتوصلت الى أن مواجهة التحديات التي يعاني منها القطاع الزراعي في العراق تعد من الأولويات السياسة العليا للبلاد ما دفع الى وضع خطط استراتيجية للنهوض بالواقع الزراعي وسد مقدار الفجوة الغذائية الحاصلة بسبب تزايد حجم الاستيرادات وقلة الإنتاج .

ذ- دراسة (نصيف جاسم محمد ومحمد علي حمد (2018)

قام كل من (نصيف جاسم محمد ومحمد علي (حمد بدراسة أثر السياسة الزراعية في تقليص الفجوة الغذائية وسبل تحقيق الأمن الغذائي للمنتجات الحيوانية في العراق للمدة 1990-2015 وتضمنت دراسة كل من اللحوم الحمراء واللحوم البيضاء لانهما يمثلان جزاً كبيراً من الأمن الغذائي للمجتمع وقد تم استخدام أنموذجين في التحليل ، الأول أنموذج السياسة الإنتاجية والثاني

أنموذج الفجوة الغذائية لتحليل السياسة الإنتاجية ، إذ تم استخدام الإنتاج كعامل تابع والاستهلاك والاستيراد والسكان والحماية الاجتماعية كمعامل مستقل وقد توصل الى ان متغير الاستهلاك

والاستيراد كان لهما تأثير معنوي ، اما متغير عدد السكان ومعامل الحماية كان لهما تأثير معنوي في اللحوم الحمراء وغير معنوي في اللحوم البيضاء.

2 - المراجع الأجنبية

أ- دراسة (Noor Thoyibbah and Noor Aznin, 1, 2015)

قام كل من (Noor Thoyibbah and Noor Aznin) بقياس وتحليل محددات الأمن الغذائي في ماليزيا باستعمال إنموذج تصحيح الأخطاء المتجهة (VECM) وتضمنت البحث قضية الأمن الغذائي المجردة وهو الحصول على مزيد من الاهتمام لدى العالم اليوم . ورغم أن ماليزيا بلد متوسط الدخل قادر على إنتاج غذائها الخاص بها ، إلا أنه لا يزال هناك نقص في الإمدادات الغذائية لتلبية الحاجات المحلية وكذلك بينت أن العوامل التي تؤثر في نموذج الأمن الغذائي في ماليزيا خلال المدة 1982 .2011 ويشمل التحليل مؤشر إنتاج الأغذية بوصفه بديلاً للأمن الغذائي ، في حين تشمل المتغيرات الأخرى أسعار الأغذية ، والسكان الماليزيين والعمال الأجانب ، وانبعاثات ثاني أكسيد الكربون بوصفها عوامل مهمة من عوامل الأمن الغذائي . ويتم تقييم أثر هذه العوامل باستخدام نهج إنموذج تصحيح الأخطاء المتجهة (VECM) سلسلة على أسعار المواد الغذائية ، والسكان الماليزيين والعمال الأجانب ، الانبعاثات ثاني أكسيد الكاربون وإنتاج وقود الديزل الحيوي على أساس متكاملة . وتوصلت البحث الى أن هناك سببية طويلة الأمد بين المتغيرات التابعة والمتغيرات التفسيرية . وهذا الأنموذج أداة كمية مفيدة لتقييم الأمن الغذائي ، ولا سيما لتحديد متغيرات محددة تفسر التأثير الأعلى في الأمن الغذائي على الصعيد الوطني .

ب- دراسة (Elena Kopnova and Lilia Rodionova, 1 ,2017)

قام كل من (Elena Kopnova and Lilia Rodianova) بدراسة المحددات الاقتصادية للأمن الغذائي في شمال أفريقيا . وأجري تحليل إحصائي للعوامل الاقتصادية والمالية فيما يتعلق بمحددات الأمن الغذائي باستخدام إنموذج عملة الفريق استنادا إلى الإحصاءات الدولية الرسمية لمنظمة الأغذية والزراعة والبنك الدولي للمدة 1991-2014 . وتوصلوا الى أن النمو السكاني ، وتكثيف الإنتاج الزراعي ، والتجارة الخارجية والاستثمار الأجنبي المباشر تؤدي دورا حاسما في الأمن الغذائي وكشفت البحث عن العلاقة بين الأمن الغذائي وتطوير النظم المصرفية والمالية في المنطقة ، ودرجة العولمة واستراتيجية سياسة الاستثمار طويلة الأجل التي ينتهجها البنك الدولي ومنظمة الأغذية والزراعة لمكافحة الجوع والفقر لها ما يبررها .

ج– دراسة (Adesola Afolabi and Romanus Osabohien , 2 ,2018)

قام كل من Adesola Afolabi and Romanus sabahien) بدراسة تحليل وقياس الأمن الغذائي ومرافق الائتمان الزراعي في نيجيريا ، وبينو أن كفاءة التسهيلات الائتمانية تسهم بشكل إيجابي في قاعدة الإنتاج في قطاع ما ، ولا سيما القطاع الزراعي النيجيري الذي يعترف به على أنه نبض الاقتصاد عن طريق توظيف أكثر من (70 %) من القوة العاملة في البلد ، وكذلك بينو أن إمكانات تسهيلات الائتمان الزراعي من حيث الائتمان المصرفي التجاري لصندوق خطة ضمان الزراعة والائتمان الزراعي (ACGSF) وأسعار الفائدة المقابلة للمزارعين من أجل زيادة الإنتاج الزراعي تمثل المسار إلى الأمن الغذائي في نيجيريا ، وقد استخدمت البحث نهج " تأخر التوزيع الذاتي " (ARDL) في مجال البيانات الزمنية المستمدة من النشرة الإحصائية للبنك المركزي النيجيري وم ومنظمة الأغذية والزراعة (الفاو) ومؤشرات التنمية العالمية للمدة 1990-2016 ، وأظهرت نتيجة (ARDL) أن ائتمانيات البنوك التجارية و (ACGSF) زادت الأمن الغذائي بنسبة (8.12 %)

المبحث الثاني

الامن الغذائي

المطلب الاول : مفهوم الامن الغذائي

مفهوم الامن الغذائي

يعد الأمن الغذائي يتمثل في حصول افراد المجتمع على ما يلزم لغذائهم من حاجات غذائية يحددها علم التغذية من المواد الحيوانية والنباتية او كليهما مع ضمان توفير الحد الأدنى من تلك الحاجات بالكم وبالنوع الضروريين لاستمرار حياة هؤلاء الافراد في حدود دخولهم المتاحة .(عبد الغفور،11،2019)

فقد عرف الأمن الغذائي والتنمية الاقتصادية بأنه هو قدرة المجتمع على توفير الحاجات الغذائية الأساسية لأفراده ، وضمان الحد الأدنى من تلك الحاجات بانتظام ويتم توفير حاجات الغذاء ، اما بإنتاج السلع الغذائية محلياً ، أو بتوفير حصيلة كافية من عائد الصادرات ، ويمكن استعمالها في استيراد ما يلزم لسد النقص في الإنتاج المحلى من هذه الاحتياجات يتميز هذا التعريف بتواجد السلع الغذائية في السوق باستمرار في مدة زمنية .(نادية،16،2014)

ان تحقيق الأمن الغذائي التي يقتضي وجوب وجود مخزون استراتيجي من الغذاء لمواجهة مخاطر الطوارئ حتى لا تكون الدول النامية عرضة للضغوط السياسية من قبل الدول المتقدمة المهيمنة على سلاح الغذاء .

الأمن الغذائي على مستوى الفرد اذ يعد الفرد نفسه في مأمن غذائي عندما يستطيع أن يحصل على الغذاء الكافي لمعيشته اليومية على مدار السنة فمستوى الأمن الغذائي عنده يتوقف على مقدرته على اقتناء تلك الكمية وهذه الأخيرة ترتبط في الأساس بالدخول والاسعار .(قناوي،3،2012)

الأمن الغذائي على الصعيد المجتمع يمكن تعريف الأمن الغذائي على صعيد المجتمع بأنه : ((هو تأمين حصول افراد المجتمع على ما يلزم لغذائهم من احتياجات غذائية أساسية يحددها علم التغذية من المواد النباتية والحيوانية أو كليهما مع ضمان توفير من تلك الاحتياجات بالكم والنوع الضروري لاستمرار حياة هؤلاء الافراد في حدود دخولهم المتاحة)). (الشمري،68،2009)

ويعد الأمن الغذائي متوفر في هذه الحالة وذلك عندما تتاح لجميع افراد المجتمع فرص الحصول في كل الأوقات على حاجاتهم من الغذاء لكي يعيشوا موفري الصحة وهذا يتطلب ضمان توفير الغذاء وتثبيت الأسعار وزيادة فرص العمل والدخول والإنتاج الغذائي .

خصائص الأمن الغذائي :(جودت،292،2006)

1- الاكتفاء : القدرة على انتاج وخزن واستيراد غذاء كاف لتلبية الحاجات الغذائية للجماعات البشرية ككل.
2- الاستقلال الذاتي : ويعني عدم الانكشاف لتقلبات السوق العالمية والضغوط السياسية .
3- الثبات ان تكون التباينات الموسمية والدورية وغيرها في الوصول الى الغذاء في حدها الأدنى .
4- الاستمرارية ان يتمتع النسق البيئي بالحماية والتحسن عبر الزمن . .
5- العدالة : في حدها الأدنى تعني هو ان تحصل كل الجماعات البشرية على الغذاء الكافي ،

وبناء على هذا ان النسق الغذائي الذي لا يتمتع بواحده او اكثر من الخصائص الخمس المذكورة ينتج عنه وضع انعدام الأمن الغذائي والذي يعني عدم تأمين الغذاء او عدم توفر الغذاء الكافي للسكان والذي يمكن تعريفه (الخوف من أن كمية الغذاء المتاح لا يلبي المتطلبات الغذائية الدنيا للفرد في مدة زمنية معينة) ويمكن ان تتخذ مشكلة انعدام الامن الغذائي شكلين مختلفين وهما :

أ- فقدان الأمن الغذائي المزمن : وهو ينشأ عندما يكون المخزون او الامن الغذائي غير كاف وبصورة مستديمة للأمداد بالتغذية الكافية للأفراد .

ب- نقص الغذاء المؤقت (العرضي) : يحدث عند وجود نقصان مؤقت في توفير الغذاء الكاف يسبب عدم الاستقرار في انتاج الغذاء واسعاره او انخفاض الدخول

مستويات الأمن الغذائي :

للأمن الغذائي مستويين يمكن التميز بينهما وهما الأمن الغذائي المطلق ، والأمن الغذائي المحدد أو النسبي :-1- الأمن الغذائي المطلق ويعني انتاج الغذاء داخل دولة ما أو مجموعة من الدول المتعاقدة بما يعادل او يفوق الطلب المحلي لها يشير هذا التعريف للأمن الغذائي إلى أن الدولة تسد حاجاتها من المواد الغذائية من الإنتاج المحلي فقط دون اللجوء الى الاستيراد ، أن هذه الدولة أو مجموعة الدول المتعاقدة يجب ان تكون صادراتها تفوق استيراداتها أي تنتج ما يفيض عن حاجاتها بحيث يتم تصدير الفائض الى الخارج وهذا المستوى مرادف لمفهوم الاكتفاء الذاتي الكامل ويعرف أيضاً بالأمن الغذائي الذاتي . ان هذا التحديد الواسع والمطلق للأمن الغذائي قد وجه له انتقادات كثيرة فضلاً عن انه غير واقعي كما انه يحرم البلد أو الدولة المعنية من إمكانية الاستفادة من التجارة الدولية القائمة على التخصص وتقسيم العمل الدولي واستغلال المزايا النسبية. (حسناء،102،2005)

2- الأمن الغذائي المحدد أو النسبي : هو (وصول الدولة معينة الى مرحلة سد احتياجاتها من المواد الغذائية الأساسية عن طريق الإنتاج المحلي رغم انها تستورد بعض من المواد الغذائية الأخرى التي لا تخضع أسواقها العالمية بدرجة عالية الى الاحتكار) يوضح هذا المفهوم للأمن الغذائي ان الدولة تستورد السلع الزراعية ولا يعني هذا المفهوم بالضرورة انتاج كل الاحتياجات الغذائية الأساسية ، بل يقصد به توفير تلك الاحتياجات من منتجات أخرى يتمتع فيها البلد المعني بميزة نسبية عن البلدان الأخرى . (الدايم،موقع الكتروني)

ومن ثم فإن المفهوم النسبي والمحدد للأمن الغذائي يعني تأمين الغذاء بالتعاون مع الآخرين . قام صندوق الدولي للتنمية الزراعية بتصنيف الأمن الغذائي الى ثلاث أمن غذائي معتدل ، فقير ، فقير جداً ، واعتمد هذا التصنيف على مراتب وهي : ثلاثة معايير هي (سهام،196،2009)

أ- وضع الإنتاج الغذائي خلال مدة زمنية معينة .

ب-عرض الغذاء مقاساً بالسعرات الحرارية كنسبة مئوية من المستوى الغذائي المطلوب خلال مدة زمنية معينة . .

ت-وضع العرض الغذائي مقاساً كنسبة مئوية للنمو السنوي لنصيب الفرد من الطاقة المطلوبة في اليوم خلال مدة زمنية معينة .

المطلب الثاني : اهمية مرتكزات وابعاد الامن الغذائي

أهمية الأمن الغذائي

نظراً لارتباط الأمن الغذائي بحياة الانسان ومستقبله فقد نال اهتمام كبير من قبل الحكومات والمنظمات الدولية ، إذ تسعى معظم البلدان على استغلال المساحات المائية والأراضي في سبيل تحقيق الأمن الغذائي لشعوبها من أجل مواجهة الجوع الذي يهدد الملايين من البشر . الأمن الغذائي يكتسب أهمية كبيرة في ظل عـــالم اليوم بمكوناتـــه الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والأمنية ، ذلك أن الغذاء والماء من أولويات الاحتياجات الضرورية لبقاء وديمومة الانسان ، وقد ارتبط أمن الدولة بالأمن الغذائي إذ يبقى الغذاء الهاجس الأساسي لكل الشعوب . من هنا تبرز أهمية وضرورة تحقيق الأمن الغذائي الذي يتجسد في القضاء على التبعية الاستيرادية وحماية الأمن القومي فضلاً عن رفع مستوى الغذائي للسكان . وهذا لا يعني أن ينغلق البلد على نفسه وينعزل عن العالم فليس هناك دولة لا تمتلك تجارة خارجية ولا تقوم بعملية استيراد وتصدير المواد الغذائية .(غادة ،17،2017)

مرتكزات وعناصر الأمن الغذائي :

1- مرتكزات الأمن الغذائي : هناك ثلاثة مرتكزات أساسية للأمن الغذائي وهي :

أ. وفرة السلع الغذائية

ب. وجود السلع الغذائية في السوق بشكل دائم .

ت. ان تكون أسعار السلع في متناول ايدي المجتمع .

2- عناصر الأمن الغذائي : هناك ثلاثة عناصر للأمن الغذائي لابد من توافرها لتحقيق هذا الأمن وهي :

أ- الموارد الزراعية : ان مدى توفرها تعد من العناصر المحددة للأمن الغذائي ، ولكن ليس بالضرورة اعتبارها هي المحدد الرئيس لتوافر أو انعدام الأمن الغذائي .

ب- التجارة الخارجية : (المتعلقة بعناصر توازن السوق المحلية المتمثلة بالتصدير والاستيراد) .

ت-العوامل المحددة للاستهلاك (الدخل ، السعر الذوق ، السكان) .

ابعاد الأمن الغذائي :

1- البعد الديموغرافي والاجتماعي :

المورد البشري يتدخل من ثلاثة جوانب أولهما هو التأمين الغذائي من اجل البقاء والذات ، ثانياً : العنصر البشري هو المحفز لإحداث الإنتاج واستدامته لان هاتين العمليتين هما الاساسيتان في تجسيد الأمن الغذائي الذاتي بكفاءة عالية اما الجانب الثالث وهو العنصر الأهم أن العنصر البشري يعد مقياساً للكفاية الغذائية لأنه المسبب للازمات الغذائية ، وبذا هذا واضحاً في معدل التزايد السكاني لدى مجمل بلدان العالم لاسيما الدول النامية ويعد من مبررات مشكلة الأمن الغذائي في الدول العربية لكون حجم السكان شهد تسارعاً كبيراً . (سلاطنة،3،2009)

2- البعد الاقتصادي :

يتجسد البعد الاقتصادي بقصور في القطاع الزراعي وعجزه عن تلبية حاجات المجتمع من السلع الغذائية ولاسيما السلع الاستراتيجية منها ، بصورة أصبحت البلدان تدفع مبالغ كبيرة وبالعملة الأجنبية لاستيرادها من الخارج وهذا الامر يشكل عبئاً ينقل الموازنة العامة وتخصيصاتها الاستثمارية للقطاعات الاقتصادية ، ويصبح عائق امام مجالات التنمية والنهوض بالقطاع الزراعي ، فمن الأولى ان تكون تلك المبالغ مخصصة لتنمية القطاعات بشكل عام ومن ضمنها القطاع الزراعي بصورة خاصة لاستيراد الغذاء ، فضلاً عن ذلك فإن شدة الاعتماد على الخارج في توفير الغذاء

3- البعد السياسي : ان الأمن الغذائي هو جزء لا يتجزأ من الأمن الاقتصادي والاجتماعي والسياسي بل يعد الركيزة الأساسية للأمن القومي والاستقرار السياسي لاي بلد مهما كانت نظرياته الاقتصادية الذي يشتق منها سياسته ، وهذا يعني أن مشكلة الأمن الغذائي هي

مشكلة خطيرة أصبحت تساوى او تزيد في خطورتها على خطورة الأمن العسكري والاقتصادي والاجتماعي ، ولا سيما للبلدان النامية لأن الغذاء اصبح سلاحاً خطيراً ، يؤثر في العلاقات الدولية ، فالدولة المتقدمة التي تتمتع بفائض غذائي قد تتخذ منه أداة ضغط على الدول الأخرى ، مما يعطي لمشكلة الأمن الغذائي بعداً سياسياً خطيراً يكون قيداً على حرية القرار الاقتصادي والسياسي للدول الفقيرة. (حسين،172،2014)

4- البعد الصحي يعد البعد الصحي للأمن الغذائي أهمية كبيرة لان أساس الصحة تعتمد على الغذاء الذي يتناوله الفرد بالدرجة الأساس إذ عرفت منظمة الصحة العالمية مفهوم الصحة هو اكتمال الحالة البدنية والنفسية والعقلية والاجتماعية ومما لاشك فيه علاقة الغذاء كماً ونوعاً بهذه الجوانب . وقد ورد في الإعلان الصادر من قبل مؤتمر القمة العالمية للأمن الغذائي لعام 2009 بأنه " يتحقق الأمن الغذائي عندما تتوفر للناس جميعاً في كل الأوقات الفرص المادية والاجتماعية والاقتصادية للحصول على أغذية كافية وسليمة ومغذية تلبي احتياجاتهم التغذوية واذواقهم وتكفل لهم حياة موفرة الصحة والنشاط . (مهدي،3،2009)

المبحث الثالث

الدعم الحكومي

المطلب الاول :مفهوم وانواع الدعم الحكومي

مفهوم الدعم الحكومي

يقصد بالدعم الحكومي هو قيام الحكومة بالتدخل بالاقتصاد من خلال تقديم اعانات مالية أو الإعفاءات الضريبية او منافع اقتصادية او فوائد مادية او المساهمة بالحصول على الخدمات او دعم مدخلات الإنتاج بأسعار اقل من سعر السوق وكذلك دعم شراء المنتجات بأسعار تزيد عن سعرها في الأسواق أو شراء وتقديم الالآت والمعدات وقد يدخل الدعم ايضاً بالصادرات ومنح القروض أو حوافز مثل الخصم الضريبي والرسوم ويأخذ اشكال أخرى مختلفة .
(مهدي،6،2018)

الدعم الحكومي يعد من الاصطلاحات التي تعاني من تعدد المرادفات اللغوية والتماثل في معانيه سواء في اللغة العربية او اللغة الإنكليزية الأمر الذي يجعل من درجة الاحلال بين الدعم وبين تلك المرادفات درجة عالية. (باهر،47،2002)

يمكن تعريف الدعم الحكومي بأنه الإعانات التي تهدف الى اصلاح المجتمع كالمساعدات التي تمنح للعائلات والمساعدات الصحية والعلاج المجاني والتعليم المجاني والسياسة المالية التـ تهدف الى القيام بالمرافق العامة كالكهرباء وإسالة الماء وإنشاء المجاري . (عادل،79،2005)

إن الدعم الحكومي هو من السياسات المهمة التي تستخدم من قبل الأنظمة المختلفة لتحقيق اهداف تختلف من نظام الآخر حسب البني والهياكل الاقتصادية لهذه الأنظمة ، ان الهدف من الدعم الحكومي قد يكون هو تحقيق التوازن الاقتصادي في دولة ما ، وقد يكون في دولة اخر هو تشجيع الاستثمار الخاص سواء كان في الصناعة ام الزراعة ، لهذا تعد سياسات الدعم

الحكومي جزءاً من السياسة الاقتصادية الهادفة لتحقيق الاستقرار العام والوصول الى مستوى معيشي لائق لجميع افراد المجتمع .

إن مفهوم الدعم الحكومي يختلف باختلاف الأهداف المرجوة منه فقد يكون الدعم دعماً تنظيمياً يشمل المدفوعات الضمنية من خلال الإجراءات التنظيمية للحكومة في تغير أسعار السوق ، أو يكون دعماً ضريبياً أي بشكل تخفيضات ضريبية محدودة ، كذلك دعم أسعار الصرف وتشمل الاحتفاظ بالعملات المقدمة بأعلى من سعرها الحقيقي ، وايضاً الدعم النقدي الذي تقدمة الحكومة لمساعدة المنتجين أو المستهلكين من دون مقابل او يكون عن طريق تقديم قروض بسعر فائدة اقل من سعر الفائدة السائد . (سعيد،71،2011)

أنواع الدعم الحكومي

يمكن تصنيف الدعم الحكومي على وفق عدة معايير أهمها : (دويدار،119،1998)

1- معيار الانتشار (الأثر) : تصنف أشكال الدعم الحكومي بموجب هذا المعيار على وفق الأثر الذي يمارسه الدعم في مجموعة من المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية لذا يصنف الدعم حسب هذا المعيار الى الاشكال الاتية :

دعـــم تـوزيعي أولـــي : ويتم فيه الاستناد الى الأثر المباشر للدعم الحكومي في نمط توزيع الدخل القومي وبموجبه يصنف الى الاشكال الاتية :

أ- دعم توزيعي أولي نقدي وهنا يكون الدعم الحكومي ذا تأثير مباشر في نمط توزيع الدخل القومي وذلك من خلال الدعم النقدي للأفراد ، والدعم المباشر للوحدات الإنتاجية ، وهذا يؤدي الى زيادة القوة الشرائية لصالح هاتين القنتين .

ب- دعم توزيعي أولي سلعي : يكون هذا الدعم ذا تأثير غير مباشر في نمط توزيع الدخل القومي ، ويمكن تتبعه من خلال الدعم الذي يهدف تزويد فئات معينة ببعض السلع والخدمات وبثمن اقل من ثمن تكلفتها الذي يتم تقديمه للمشروعات التي تقوم

بإنتاج هذه السلعة أو الخدمة ، أن في كل حالة يحصل فيها بعض الافراد على السلعة أو الخدمة التي تؤديها الهيئات العامة بلا مقابل او بمقابل يقل من ثمن التكلفة

ت-دعم توزيعي ثانوي بموجب هذا الدعم يتم إعادة توزيع الدخل بهدف اجتماعي او اقتصادي او مالي الذي من شأنه ان يمارس دوراً في التأثير على الدخل ويمكن التمييز بين اشكال الدعم التوزيعي الثانوي وكما يأتي :

- وهي دعم توزيعي ثانوي ذو صبغة اجتماعية : ويتمثل في نفقات الخدمات التعليمية والصحية والثقافية والتي يتم توزيعها مجاناً أو بأسعار تقل عن كلفة انتاجها ، وتعمل على إعادة توزيع الدخل القومي للفئات المستفيدة فنات عادة ما تكون ذات الدخل المحدودة ، اذ يتم تحويل جزء من القوة الشرائية (الضرائب تمول) النفقات من الأغنياء الى الفقراء مما يحدث نوعاً من إعادة توزيع الدخل رأسياً .
- دعم توزيعي ثانوي ذا صبغة اقتصادية ويتمثل في السلع والخدمات المجانية التي تقدم لإفراد المجتمع او تقدم بأسعار اقل من تكلفة الإنتاج وهو تحويل غير مباشر يعمل على إعادة توزيع الدخل بشكل عيني يؤدي إلى إعادة توزيع الدخل افقياً .

ث-دعم توزيعي ثانوي ذا صبغة مالية ويتمثل في أقساط القروض العامة ويؤثر هذا النوع من الدعم في إعادة توزيع الدخل القومي في صورة الفوائد

2- معيار الهدف يتم تصنيف اشكال الدعم على وفق هذا المعيار الى :

أ- دعم حكومي تكميلي ودعم حكومي تدخلي : يتم الاستناد فيه الى علاقة الدعم الحكومي باقتصاد السوق في التميز بين . (حسن،17،2016)

- دعم حكومي تكميلي : وهو دعم يهدف الى اشباع حاجات أساسية للسكان يمكن أن يشبعها القطاع الخاص ، الا ان الدولة تقوم بها لما لها من قيمة اجتماعية خاصة كالأتفاق على الخدمات التعليمية والصحية وما في حكمها .
- دعم حكومي : تدخلي هذا النوع من الدعم نجد له مكاناً في الدولة المتحولة الى اقتصاد السوق او الدول التي تدير اقتصادها على وفق مبادى اقتصاد السوق وهذا النوع من الدعم يمثلاً تدخلاً في اقتصاد السوق ، كالدعم المخصص لإنتاج دولة لسلعة مادية ، أو الدعم بقصد توجيه النشاط الفردي .

المطلب الثاني :مبررات واهداف الدعم الحكومي

مبررات الدعم الحكومي

ان مفهوم الدعم يشير الى ان الحكومة تقوم بتقديم الدعم للمواطنين والمشروعات لذا فهي تسعى من خلال سياسة الدعم التي هي جزءاً من واجبها الاجتماعي والاقتصادي الى:(اياد،16،2016)

1. تقديم الدعم من اجل المساهمة في تطوير القطاعات والأنشطة الاقتصادية وذلك من خلال ادخال التقانة الزراعية الحديثة .
2. العمل على تحسين نوعية الخدمات المقدمة للأفراد وايضاً تطوير نوعية المنتجات الزراعية .
3. من خلال الدعم يتم توفير السلع الأساسية السائدة للعمليات الإنتاجية للقطاعات الاخرى ولاسيما القطاع الصناعي) وتكون بأسعار مناسبة
4. تقوم الدولة من خلال ما تقدمة من دعم تشجيع اقامة المشاريع الزراعية .
5. تشجيع عملية التصدير .
6. تحقيق التوازن بين الأسعار المحلية والاسعار العالمية للمنتجات الزراعية.

اهداف الدعم الحكومي

يهدف الدعم الحكومي في تحقيق الأهداف الاجتماعية والاقتصادية والسياسية المتمثلة في توسيع الخدمات المقدمة للأفراد (كالتعليم والصحة) ورفع مستواهم المعاشي ، أن الدعم يهدف ايضاً الى استقرار وثبات الأسعار في ظل سياسة سعرية شاملة مرتبطة مع دخول الافراد ، وهذا يؤدي الى استقرار الوضع الاقتصادي ، وايضاً استقرار القوة الشرائية والحد من الاثار السلبية للتضخم مع تأمين دخول مناسبة للذين يقومون بالعملية الإنتاجية ، وخلق فرص للمنافسة في عمليات التصدير للمنتج المحلي الفائض عن الحاجة مما يؤدي الى

المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي للدولة ، ولكي يحقق الدعم الزراعي أهدافه هناك قواعد أساسيه يجب ان تؤخذ بنظر الاعتبار وهي (اياد،21)

1. تحديد الأهداف : يجب ان يتم تحديد الأهداف الواقعية التي ينبغي مراعاتها في الخطة الاقتصادية والسياسية الزراعية للدولة .
2. الخطة الزراعية المتكاملة التي يجب أن تتضمن متطلبات القطاع الزراعي المختلفة بالاستناد إلى التخطيط العلمي الزراعي المعتمد على الاحصاءات الدقيقة .
3. ضمانات القروض : يجب وضع الضوابط التي تضمن كفاية الضمانات وتحمي مصادر التمويل من الضياع
4. ضرورة وأهميه التنسيق بين عملية الدعم الاقراض) والخدمات الأخرى ولاسيما تهيئة مستلزمات الانتاج كالبذور والاسمدة وغيرها في الوقت المناسب وتقديم الخدمات التسويقية ، لان تقديم الخدمات في وقت الحاجه اليها يمثل احد اسباب نجاح العملية الانتاجية .
5. قرب مؤسسات الدعم (التمويل) من المستثمرين الزراعيين اذ طبيعة الاستثمار الزراعي يتطلب تواجد مؤسسات التمويل الاقراض) في أماكن قريبه ليضمن حصوله على التمويل في الوقت المناسب وبدون تأخير .
6. اقتران الدعم (التمويل) الزراعي بالإرشاد إن توافر التمويل يعد غير كافٍ اذا لم يقترن بالمتابعة والإرشاد في توجيه المستثمر الزراعي للاستخدام الرشيد والكفؤ للتمويل (القروض) ابتداء من تهيئه الأرض ولحين تسويق المنتج الزراعي .

المبحث الرابع

الاستنتاجات والتوصيات

اولا: الاستنتاجات

1- الدعم الحكومي يمثل أداة اقتصاديه مهمة له آثار مباشرة وأخرى غير مباشرة على المتغيرات الاقتصادية لذلك يجب ان تتم الهيكلية للدعم من خلال الاطار الاستراتيجي وقوميه لها اهداف كثيرة ومحددة .

2- هناك عدداً من الشروط الواجبة والأطر التنظيمية التي يجب اخضاع الدعم الحكومي اليها من اجل ضمان تحقيق الدعم للأهداف المبتغاة منه وعدم انحرافه عن تطبيقها

3- يوجد العديد من المتغيرات الاقتصادية المحلية والدولية وان هذه المتغيرات تؤثر على الأمن الغذائي لاي بلد .

4- إن عدم الاستقرار الأمني والسياسي والاقتصادي في العراق يشكل سبباً رئيسياً في عدم تقدم في مختلف القطاعات الاقتصادية وفي مقدمة هذه القطاعات هو القطاع الزراعي وهذا يؤثر بدورة على الأمن الغذائي

5- إن قيام الحكومة العراقية باطلاق المبادرة الزراعية وكمبادرة دعم تسعى الى المساهمة الجادة نحوى تحقيق التنمية الزراعية وإصلاح واقع القطاع الزراعي من خلال التمويل الذي هو الأساس وحجر الزاوية للنهوض بالقطاع الزراعي

6- اسهمت سياسة تمويل المبادرة الزراعية بالتأثير السلبي على نشاط المصرف الزراعي التعاوني المتعلقة بالاقراض من مواردة الذاتية بسبب اختلاف السياستين فقروض المبادرة تمنح بدون فوائد بينما قروض المصرف الزراعي بفوائد تعتمد على نوع القرض ومدته ولأنه يعمل بقانون الشركات مما دعى الحكومة إلى معامله قروض المصرف الزراعي بقروض المبادرة الزراعية وجعلها بدون فائدة

7- على الرغم من الدعم الحكومي المحدد في بعض سنوات مدة الدراسة وعدم انتظامه والإفادة المثلى منه أدى ذلك إلى ارباك عمل القطاع الزراعي.

ثانيا: التوصيات

1- دعم الانتاج الزراعي بشقيه النباتي والحيواني من خلال دعم بعض أسعار المنتوجات الزراعية والاعلان عن اسعارها قبل بدأ الموسم الزراعي
2- تنمية القطاع الزراعي وذلك عن طريق التخطيط السليم لوضع سياسة زراعيه واضحه ومحددة المعالم لدعم القطاع الزراعي خلال تخصيص موازنه سنوية كافيه لهذا القطاع نظراً لضعف الامكانيات المالية والتكنولوجية والادارية والعلمية للمنتجين الزراعيين .
3- توسيع عملية الاقراض الزراعي وإكمال استرداد قروض المصرف الزراعي التي استحقت التسديد والمتأخرة ورفع نسب تحميلها لزيادة وارد المصرف الزراعي وتعزيز قدرته المالية بزيادة رأسماليه وتويسع نشاطه التمويلي بما يخدم الخطة الزراعية ، والرقابه على استخدام القروض في النشاطات التي أعطيت من اجلها .
4- قيام الدولة بتقديم الدعم لمستلزمات عناصر الانتاج من بذور محسنة وأسمدة كيمياوية ومبيدات واللقاحات البيطرية والمكنه الزراعية ، أي التركيز على زيادة عناصر حزمة التقانة الزراعية ، فضلاً عن تقانات الري الحديث
5- الاهتمام بالأنتاج الحيواني والاستمرار بدعم وتشغيل كافة مشاريع الثروة الحيوانية الموجودة في القطر بكامل طاقاتها وبالتنسيق الكامل مع . خطط الانتاج النباتي
6- تطوير الانتاج الزراعي وذلك من خلال دعم الدولة لهيئات ومراكز البحث العلمي واستثمار نتائج الدراسات والبحوث الزراعية العلمية .
7- تطوير الارشاد الزراعي من خلال الندوات ونشر وسائل الايضاح والاساليب الارشادية التوعية الفلاحين والمزارعين والمستثمرين لأهمية واقتصاديه استخدام الطرق الصحيحة في الزراعة .التنمية البشرية .

المصادر

1- محمد محمد عبدة ، إمام الحق في سلامة الغذاء من التلوثت في تشريعات البيئة - دراسة مقارنة في القانون الإداري ، ط ، 6 ، دار الجامعة الجديدة للنشر ، الإسكندرية ، 2004 .

2- عبد الغفور إبراهيم احمد ، الأمن الغذائي في العراق ومتطلباته المستقبلية ، منشورات بيت الحكمة ، بغداد ، 1999.

3- حسناء ناصر إبراهيم ، تقانة الإنتاج الزراعي في تحقيق الأمن الغذائي وحماية ستهلك ، بحث مقدم الى المؤتمر العلمي الأول الأمن الغذائي وحماية حقوق المستهلك العراقي)) ، لمركز بحوث السوق وحماية المستهلك جامعة بغداد ، 2005 ،

4- عزت ملوك قناوي ، الأمن الغذائي العربي المؤتمر العاشر للاقتصاديين الزراعيين المدة من 65-25 ، الجمعية المصرية للاقتصاد الزراعي - القاهره ، 2002.

5- سلام منعم زامل الشمري التنمية الزراعية ومتطلبات الأمن الغذائي في العراق ، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية ، المجلد 3 ، العدد 11 ، 2009 .

6- ندى شاكر جودت ، وانتصار حسون السلامي ، الأمن الغذائي دراسة تطبيقية العراق واقع حال للمدة 2003 2011 مجلة كلية التربية الأساسية ، العدد 48 ، 2006

7- حسين سلمان جاسم البغدادي ، تحليل واقع الأمن الغذائي العراقي وامكانيات تحقيقه مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية ، جامعة القادسية - كلية الإدارة والاقتصاد ، المجلد 16 العدد 3 2014 .

8- مهدي محمد القصاص ، الأمن الغذائي قضية أمن القومي - رؤية مستقبلية للمجتمع المصري ، المؤتمر الدولي لجامعة الزقازيق تحت عنوان العلوم الاجتماعية وصورة مستقبل المجتمع جامعة المنصورة - كلية الآداب ، 2009.

9- السيد محمد احمد السريتي ، الأمن الغذائي والتنمية الاقتصادية - رؤية إسلامية ، دراسة اقتصادية على بعض الدول العربية ، دار الجامعة الجديدة للنشر ، اسكندرية - مصر ، 2000.

10- مهدي محمد القصاص ، الأمن الغذائي قضية أمن القومي - رؤية مستقبلية للمجتمع المصري ، المؤتمر الدولي لجامعة الزقازيق تحت عنوان العلوم الاجتماعية وصورة مستقبل المجتمع جامعة المنصورة - كلية الآداب ، 2009.

11- عادة مهدي عبد السوداني ، استراتيجيات الامن الغذائي وامكانيات تحقيق الاكتفاء الذاتي / دراسة حاله في وزارة الزراعة العراقية ، رسالة ماجستير مقدمة الى جامعة المستنصرية / كلية الادارة والاقتصاد ، 2017.

12- رشاد احمد عبد اللطيف ، التنمية المحلية ، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر ، الإسكندرية 2011

13- محمد حامد دويدار ، دراسات في الاقتصاد المالي المكتب المصري الحديث للطباعة والنشر ، الإسكندرية مصر ، 1998

14- اياد كاظم عيدان اليولاني فاعلية سياسة التمويل الزراعي في تحفيز الاستثمار المبادرة الزراعية في العراق عام 2008 نموذجا) اطروحة دكتوراه مقدمة الى مجلس كلية الادارة والاقتصاد / جامعة بغداد ، 2016

15- هلال ادريس مجيد ، الدور الاقتصادي للدولة في ضل العولمة ، أطروحة دكتوراة مقدمة الى جامعة المستنصرية / كلية الادارة والاقتصاد بغداد ، 2005.

16- طالب حسين فارس الاكريطي ، دور الدولة في المذهب الاقتصاء ماجستير مقدمة إلى جامعة القادسية / كلية الادارة والاقتصاد 2004